

الفصل العاشر

صناعة السلام

التدخل من أجل الحماية والإصلاح

قد يشكل كل من العناية والحذر منطقاً بارزاً عند وضع إستراتيجيات للصراعات الدولية، ولكن هنالك نوع شائع ومتزايد من توظيف القوة حيث أن الاستجابة السريعة تكون حساسة. وهذا في حال وقوع كارثة إنسانية. في نهاية الحرب الباردة، بدا ذوبان المشاهد السياسية ينذر بموجة من انهيارات الحكومة، الحروب الأهلية، والكوارث الإنسانية، وظاهرة تزامنت مع إحياء الحماس لحفظ السلام والأمن الجماعي. ولكن لم تستطع أي من هذه الاتجاهات المحافظة على زخمها في القرن الواحد والعشرين، لكن التدخل العسكري وتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع يظلان المهمتين اللتين على الأرجح سوف تستدعيان معظم القوى المسلحة للتكفل بهما.

فالتجربة الماضية تشير إلى أن هذه المهام سوف تطرح مجموعة من التحديات الجديدة. وكذلك الحروب الأهلية التي يمكن تعريفها على أنها صراعات داخلية قاسية تضم قطاعات كبيرة من السكان وتتسبب برقم كبير من الوفيات.

إنها ليست ظواهر جديدة، فوجود جماعات سياسية مضطربة لآلاف السنين والعديد من الحكومات منذ تشكيل نظام الحكومة. وبشكل أساسي هي نزاعات مسلحة على توزيع السلطة ضمن المجتمعات السياسية، وتحدث عندما تختلف الجماعات أو النخبة حول طبيعة وبنية، أو حدود السلطة السياسية، أو حول التخصيص السياسي للموارد، وتفشل أن تحل الخلاف من خلال الطرق السلمية.

ولذلك، فقد تمت محاربة الحروب الأهلية من خلال شرعية حكام محددين، ومن خلال المبادئ التي تحكم المنظمات السياسية، ومن خلال حقوق الجماعات. ولأن الحروب الأهلية هي نزاعات من أجل السلطة ضمن أقاليم محددة، فعلى

الأطراف المتقاتلة التراجع إلى لا مكان. وفي حال كانوا يخسرون، فعليهم إما أن يقبلوا بترتيبات سياسية يجدونها غير مطابقة بالنسبة لهم، أو أن يتخلوا عن أوطانهم ليصبحوا منفيين أو لاجئين. وهكذا، فإن مجموعة الخيارات غير الملائمة هذه تعزز التصميم على استخدام القوة، أو مقاومة التغيير ويمكن أن تقود إلى نزاعات أطول مدةً وأعظم حدةً. فمستويات الخسائر البشرية في الحروب الأهلية التي نشبت في القرنين الماضيين كانت صاعقة. فخلال تمرد "التايينغ" في القرن التاسع عشر في الصين، لقي حوالي ثلاثين مليون شخص مصرعهم وأكثر من نصف مليون ماتوا خلال الحرب الأهلية الأمريكية، وحوالي ثمانية ملايين قتلوا في الحرب الأهلية الروسية، وأكثر من ثلاثمئة ألف في الحرب الأهلية الإسبانية.

وبدخول العديد والعديد من الحكومات في موجة إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الخلافات الطائفية قد أصبحت - بشكل متزايد - ميزة عامة للمشهد العالمي. وفي بعض الأحيان، تلك التي حدثت في وقت قصير بعد الاستقلال. مؤديةً إلى تقسيم متهور للحكومة الجديدة كما حدث في الهند. في حين كانت بعض الحكومات الأخرى قد قاومت الدوافع الانفصالية، وتمكنت من ذلك، إما من خلال مواردها الذاتية، أو من خلال المساعدة من قبل القوى الاستعمارية، أو القوى العظمى، أو قوى الأمم المتحدة لإخماد التمرد. في حين أن بعض حركات التمرد المنخفضة الشأن سوف تدوي لسنوات وسنوات، وسوف تصعد لحرب أهلية، لتضم كل الجماعات وتتسبب بالتفكك والمعاناة على صعيد واسع.

التدخل في النزاعات الأهلية:

كان لدى القوى أو الأطراف الخارجية تاريخ طويل في التدخل بشكل مباشر في النزاعات الأهلية، ولكن حتى نهاية الحرب الباردة فقد فعلوا ذلك، لأنه كان من مصلحتهم أن يدعموا قضية جماعة متقاتلة واحدة أو أخرى، وليس من منطلق إنساني. وخلال سنوات صراع القوى العظمى، فإن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قدموا الدعم لجماعات متمردة تعتم إيديولوجياتهم في كل أنحاء العالم، وبشكل فاعل تدخلوا في فيتنام وأفغانستان على التوالي.

في حين أن جنوب إفريقيا وكوبا قدمتا دعماً فاعلاً للأطراف المتحاربة في أنغولا وإسرائيل وسورية، وتدخلتا بشكل مباشر في الحرب الأهلية اللبنانية في الوقت الذي بررت فيه القوى العظمى المتنافسة ووكلائها هذه التدخلات على الأراضي بأن مساعداتهم تلك إنما كان قد تم طلبها من قبل السلطات الشرعية في الحكومات المعنية. ولذلك، فقد تم منع مجلس الأمن من إدانة أفعالهم من خلال وجود آلية "الفيتو" ولكن الجمعية العمومية أصدرت بشكل منتظم إدانات ضد التدخل.

كانت الأمم المتحدة قد تعهدت فقط بأن تحسن أزميتين أهليتين خلال الحرب الباردة، وقد فعلت ذلك في تلك الحالتين بناءً على طلب من حكومات وطنية تحت التهديد من قوى داخلية وخارجية.

وفي كلتا الحالتين، فقد دعمت القوى العظمى التدخل متعدد الجنسيات، وذلك لأسباب مختلفة جداً، وأول مثال جاء عام 1961 عندما طلب "باتريك لومومبا" رئيس وزراء "الكونغو" المستقلة حديثاً، مساعدة الأمم المتحدة من أجل تشكيل حكومته الجديدة التي كادت أن تقوض بمكائد القوة الاستعمارية السابقة، بلجيكا، والتطلعات الانفصالية لقادة المقاطعات. في الوقت الذي كانت فيه حتى القوى المسلحة الكونغوية نفسها متورطة في الصراع ضد ضباطها البلجيكين.

كانت لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مصلحة خاصة في أن يروا الوضع مستقر تحت رعاية الأمم المتحدة؛ لأن كلا منهما كان يخشى من أن الآخر قد يستغل الاضطرابات، في حين أن كلاهما كان يتمنى أن يؤدي تدخل الأمم المتحدة إلى التأثير على أمور في صالحهم.

وهكذا، قام مجلس الأمن بإرسال عملية الأمم المتحدة في الكونغو بولاية مبدئية لضمان انسحاب القوات البلجيكية، ومساعدة الحكومة في المحافظة على القانون والنظام وتقديم المساعدة التقنية.

مكنت قوات الأمم المتحدة من استبدال الفرق العسكرية البلجيكية واستعادة مظهر السلام في العاصمة والبلدات على طول نهر "الكونغو"، ولكن لم يكن مأذوناً لها أن تتحرك ضد الانفصاليين في جنوب شرق مقاطعة "كاتانغا"، ولم تكن

مخوِّلة في أن تستخدم القوة عندما اندلع القتال في وسط جنوب مقاطعة "كاساي" لذلك، فقد لجأ "لومومبا" إلى الاتحاد السوفيتي الذي نقل قواته إلى "كاساي" وطلب الأمم المتحدة أن تعمل ضد "كاتانغا" وقد كانت هذه خطوة بعيدة جداً للولايات المتحدة التي خافت من تأسيس نظام مؤيد للسوفييت في مثل هذه الحكومة الإفريقية الكبيرة والمركزية، ولبليجيكا التي حافظت على حضور قوي وعلى اهتمام "بكاتانغا" الغنية بالمعادن.

وهكذا، فسرعان ما تم اعتقال "لومومبا" من قبل رئيس أركان الجيش "موبوتو" سيسي سيكو" وبعد الهروب مرتين تم قتله في ظروف غامضة.

استجابت الأمم المتحدة لاعتقال "لومومبا" ولظهور متسابقين يتنافسون من أجل السلطة عن طريق توسيع تفويض عملية الأمم المتحدة في الكونغو لتسمح بكافة التدابير المناسبة من أجل منع حدوث حرب أهلية متضمنة ذلك استخدام القوة.

وعندما اتفقت كل هذه المجموعات عدا تلك الموجودة في "كاتانغا" على انتخاب حكومة "كونغوية" جديدة، وبعدها ولاية أخرى رخصت القبض، والاعتقال، أو الترحيل للمرتزقة الذين كانوا يزيدون من صلابة مقاومة المقاطعة لقوات الحكومة المركزية. كان لدى تدخل "الكونغو" نتائج مختلطة فبعض مظاهر النظام تم استعادتها، والقوات الأجنبية تمت إزالتها وتم إدراج "كاتانغا" ضمن الحكومة، ولكن رئيس الوزراء تم قتله، وسرعان ما انحلت الحكومة، وبرز "موبوتو" المائل للغرب والذي قدم نظام حكم الطرف الواحد، والذي كان قادراً على نهب بلده الغني بالمعادن، وإستراتيجياً بدون إزعاج وذلك لمدة تزيد عن ثلاثين عاماً.

كان أعضاء كثر من الأمم المتحدة غير سعداء بأن المنظمة استخدمت لخدمة مصلحة الدول العظمى في حين أن المهمة كلفت حياة الكثير من حافضي السلام، بل وحياة السكرتير العام نفسه، وذلك حينما تحطمت طائرته خلال مهمة إصلاحية. وقد كانت أيضاً استنزافاً للموارد، حيث أن الأمم المتحدة لن تكون قادرة على تمويل عمليات حفظ السلام على نحو كاف ولسنوات قادمة.

في عام 1964 استجابت الأمم المتحدة لطلب من حكومة "قبرص" في التدخل عندما

فشلت قوة الهدنة المشتركة من فرق عسكرية بريطانية، يونانية وتركية في إعادة السلام للجزيرة.

وقد كان من المأمول أن قوة تابعة للأمم المتحدة تحمل المزيد من الشرعية مع إلى حل للأزمات السياسية، وتجنب التدخل المباشر من جانب اليونان أو تركيا. كانت المصلحة الأساسية للولايات المتحدة تتلخص في منع الأزمة من التصاعد لتصبح مواجهة شاملة بين اثنين من حلفائها في الناتو، بينما الجماعات المقاتلة اليونانية والتركية وبالتالي، تكون قادرة على التوسط في التوصل أراد الاتحاد السوفيتي للحكومة القبرصية أن تنجو، وذلك لالتزامها بعدم الانحياز. ولذلك، لم يستعمل أي منهما حق "الفيتو"، لأن كليهما كان له مصلحة في أن يرى التوترات على الجزيرة وقد انخفضت.

كانت مهمة الأمم المتحدة في قبرص قد نجحت في إخماد العنف، ولكن لم تتمكن من أن تجد حلاً للجمود السياسي أو أن تمنع اليونان وتركيا من التدخل. ولذلك، فعندما غزت تركيا الجزيرة عام 1974 تحول دور الأمم المتحدة في حفظ السلام ببساطة إلى حماية الخط الذي يقسم طريف الجزيرة اليوناني والتركي في الوقت الذي لا بد لقوات حفظ السلام في قبرص من البقاء لأكثر من أربعين عاماً، ولقد ثبت أنه من المستحيل في كل ذلك الوقت إيجاد حل سياسي مناسب للأطراف كافة. وفي هذا السياق، فإن البعض كان يجادل في أن وجود قوات حفظ السلام قد ساهم في الجمود من خلال إزالة أي محفز للمفاوضات الملزمة.

لقد مهدت المنافسة بين القوى العظمى بلا شك وعقدت بعض المنازعات الأهلية، وهنا، فإن نهاية الحرب الباردة قدمت عوامل دفع وجذب للحلول. وضعف المصلحة السياسية وانسحاب الدعم المالي والمادي للأطراف المتحاربة روفق بالتزام جديد من جانب المجتمع الدولي ليساعد في حل النزاعات الأهلية. وبذلك، فإن الأمم المتحدة كانت قادرة على التوسط في إنهاء حروب أهلية في "ناميبيا" في عام 1989 و"كمبوديا" في عام 1991، و"موزامبيق" و"السلفادور" في عام 1992.

ولكن كل الاتجاهات كان لديها آثار مزدوجة، وفي أوروبا فإن نهاية الإيديولوجية

قد ساهم في تفجر حروب أهلية جديدة. ففي نهاية الحرب الباردة، بالنسبة للدول التي قلّ تمسّكها بالنظام الشيوعي، فقد رأوا كيف انهار الاتحاد السوفيتي، وتشكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا وتحولت أنظمتهم إلى حكومات مبنية على أمم وعلى نحو متخلخل. وفي الوقت الذي كانت هنالك مطالبات من قبل جماعات أخرى بقدر أكبر من الحكم الذاتي. ففي تشكوسلوفاكيا فقد وافق السلوفاكيون والتشيكيون ودياً على تأسيس حكومتين منفصلتين. في حين أن القيادة السوفييتية لم تستطع منع استقلال جمهوريات وسط آسيا، وحكومات البلطيق الصغيرة، والجمهوريات العديدة الممتدة على حدودها الجنوبية مع أوروبا، ولكنها حاربت كل محاولات الاستقلال من قبل السكان اللذين كانوا يعيشون ضمن حدود روسيا نفسها.

وفي يوغسلافيا، فقد كان الانهيار الأخير للاتحاد مصحوباً بنزاع مرير متعدد الجوانب بين الوسط الضعيف، وجمهوريات ومقاطعات تبحث عن الاستقلال، وجماعات عرقية ضمن هذه المناطق التي تقاوم التغيير.

حيث لم تعد للإيديولوجية أية فائدة كأداة للتعبئة الجماهيرية في هذه المنازعات، في الوقت الذي لجأت فيه النخبة بدلاً من ذلك إلى القومية الدينية والعرقية. كان الرئيس "جوزيف تيتو" قد أسس - بشكل أساسي - نظاماً اتحادياً في يوغسلافيا ليخفف من اهتمام المجتمعات الأخرى حول السيطرة الصربية، وأمل بأن القيم الاشتراكية المشتركة سوف تتجاوز اختلافات المجتمعات، وكانت تلك نتيجة حاول أن يثبتها من خلال معاقبة أي إشارات لإثارة مشاعر أو تعبئة قومية سطحية ولكن التطوير - غير المتكافئ - والتدابير التي تمّ اتخاذها لتقديم إنصاف أكبر في المقدرة الاقتصادية كان لهما تأثير معاكس، مسبباً ظلاماً ومساهمين في تمييز عام. ولذلك، فقد ترشح الاتحاد بعد وفاة "تيتو"، ولكنه لم ينجح من أزمة الثمانينيات الاقتصادية ونهاية الحرب الباردة.

كان الزخم تجاه التفكك قد اكتسب قوة دفع، حيث أن السياسيين الاتحاديين أحيوا شكاوى عامة تعود في بعض الحالات لأيام الإمبراطورية العثمانية. ومناشدتهم

للمشاعر العرقية والدينية كانت بالطبع حصرية مهيجّة، ولكن محصلتها كانت صفراً، حيث لم يكن لها أي وصول عالمي. ولذلك، فإن الناس من خلفيات ثقافية أو عقائد أخرى لم يقتنعوا بفائدتها. وكان البديل الوحيد في الأماكن المناظرة يكمن في إزالتهم وتصفيتهم جسدياً، وتم ذلك على شكل حملات تنظيف عرقي، سواءً بالخلع باستخدام القوة، أو بالقتل الجماعي.

وحالما بدأت هذه العملية، أصبحت الشكاوى العامة والتمييز أكثر عمقاً، وقد أدى إلى تصعيد شديد ونزاع مرير أكثر حدة.

ساهمت تصريحات الحكومات الأوروبية بالتعاطف مع المطامح القومية للمجتمعات المختلفة في البلقان خطأً بالانزلاق نحو الحرب، ولكنها كانت مشمولة - بشكل عميق - بالعواقب. حيث أضيف السكان المشردين اللاجئين لتدفق المهاجرين إلى أوروبا الغربية لأسباب اقتصادية بعد الحرب الباردة ومن المحتمل أن النزاع قد أصبح يتسع ليشمل أطرافاً أخرى من يوغسلافيا السابقة، والحكومات المتاخمة، وحتى أن يشكل دعوة للتدخل من قبل الحلفاء التقليديين. أيضاً كان هنالك نمو في الاهتمام الجماهيري حول حجم المعاناة الإنسانية.

كانت الكوارث الإنسانية أيضاً تتطور في إفريقيا، حيث كانت بعض الحكومات تنهار بشكل متماثل مع نهاية الحرب الباردة. وكان انسحاب دعم القوى العظمى قد برهن على نهاية بعض الأنظمة التي كانت فقط قادرة على التمسك بالقوة من خلال القليل من الأسلحة والمساعدات الأجنبية. كحكومة "محمد سياد بري" في الصومال التي أصيبت بشكل مبكر على تأليفها، وتفككت تحت الضغط الثنائي لسوء إدارتها من جهة وشراسة المعارضة المسلّحة.

وفي نهاية المطاف، فقد انساق الصومال إلى حرب أهلية بلا رحمة، وليس بين مجموعتين عرقيتين فقط، ولكن بين جماعات يقودها رجال استنفروا الدعم من قبائل الصومال. وقد كان ذلك المثال الأول لما أصبح يعرف بالدولة الفاشلة.

الدول الفاشلة:

الدول الفاشلة بالتعريف هي تلك التي لم تعد فيها الحكومة تملك القدرة على تزويد الفرص أو تقديم الحماية لمواطنيها. فالحكومة لا تستطيع جمع الضرائب الضرورية لتزويد الخدمات، ولا تملك القدرة على إيصال الخدمات بأي حال من الأحوال، ولا تستطيع السيطرة على الفوضى الشعبية، أو أن تتحكم بحدودها.

كما أن السلطة تكون مقيدة بشكل مميت بالتحديات المسلحة من قبل الدويلات الفرعية، والشعب عليه أن يعتني بنفسه بأفضل ما يمكنه، وحيث يتفشى الفقر، والعنف، والجريمة، والجوع، والأمراض.

كان فشل الحكومات أيضاً يعتبر مصدر عدم ارتياح للحكومات الأوروبية.

ومرة أخرى فإن الدافع الإنساني كان مجتمعاً به الاهتمام الحذر، حيث أن الدول الفاشلة تولد أعداداً كبيرة من اللاجئين، وتهدد استقرار الدول المجاورة، ودعاة الاستغلال، والتدخل الأجنبي، وأمنت ملجأً للجماعات الإجرامية المتعددة الجنسيات مثل موردي المخدرات الذين يحتاجون لقواعد لا يصل إليها القانون.

ولاحقاً، في التسعينيات من القرن العشرين، فقد كان البعض قد وفر مأوى للمنظمات الإرهابية بغض النظر عن النزاعات طويلة الأمد على أرضها، فإفريقيا ظلّت المضيف المناسب لبعض الحروب الأهلية المستمرة، وكانت المكان الجيد للعديد من الجديدة منها، ومعظم الأحيان في الدول الفاشلة أو الضعيفة، كما أن الأدلة تشير على ما يبدو إلى نوع جديد من الصراع، فالحرب الأهلية قد حفزت بسبب الطمع لا بسبب الظلم. في حين أن عدداً جيداً من الدول الإفريقية تمتلك موارد معدنية غنية، وبعض من هذه الموارد من النوع سهل النقل، والرمي بعد الاستفاد، مثل الذهب والماس.

أجّجت المنافسة على الولوج إلى مناطق الموارد الغنية، والتمويل المؤمن من خلال فترات السيطرة، النزاع بين الحكومات والدول الفرعية وبين الدويلات الفرعية المختلفة.

وبشكل مثير للاهتمام، فإن أول مجموعة متمردة تلجأ لاستغلال المورد بطريقة جدية كانت الرابطة الوطنية للاستقلال الكامل "لأنغولا"، والتي كانت تبحث عن

تمويل بديل بعد سحب المساعدة الأمريكية والجنوب إفريقية.

كانت الحروب في تلك الدول وحشية كوحشية الحروب في البلقان إن لم تكن أكثر، فبدون وجود أية سياسات منطقية وجذابة لإقناع السكان بسببها، أو وسائل لتوفير مزيد من الحوافز الفورية للتعاون، فإن الجماعات المتمردة ستقوم بإغواء الشباب وغير المؤسسين أخلاقياً للانضمام إلى حملات الإرهاب المتنافسة. وهذا بدوره سيؤدي إلى قتل المدنيين بشكل وحشي، وتعذيبهم، واغتصابهم، بل وقد يصل الأمر إلى تقطيعهم أحياء، متحججين بأنهم لم يكن لديهم أي خيار إما الخضوع أو الهرب. وهكذا، فقد تم نقل تلك الأوهام الناجمة عن كل هذه الحروب الأهلية بعد الحرب الباردة إلى الجماهير حول العالم. وفي ذات السياق، فقد برزت المطالبات المتزايدة في الرغبة بالتدخل من جانب مجلس أمن دولي وقد بدت تلك المطالبات أكثر تماسكاً وبدون محاور إيديولوجية لطحن وتدقّق النجاحات الدولية الأخيرة في مهمات حفظ السلام وحرب الخليج.

لقد اقتنعت القوى الكبرى بأنه يجب عليها، بل ويمكنها، تحسين الموجة الجديدة من النزاعات الأهلية.

وتقليدياً، فقد كان التدخل العسكري خرقاً للسيادة، وانتهاكاً لمبدأ أساسي من مبادئ النظام الدولي. وذلك لكون قاعدة عدم التدخل السياسي، ونتيجتها السياسية الطبيعية من حيث عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى منصوص عليها في المادة الثانية، الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في الوثائق التأسيسية لمجموعة من الاتفاقات الإقليمية من رابطة دول جنوب شرق آسيا لمنظمة الوحدة الإفريقية.

كما ويحظر ميثاق الأمم المتحدة على المنظمة نفسها من أن تتدخل في الشؤون التي تكون بشكل أساسي في صميم السلطان الداخلي لأي دولة.

التدخل لأسباب إنسانية:

على الرغم من أن الحروب الأهلية والدول الفاشلة ستكونان المصدر الرئيسي للاهتمام في فترة ما بعد الحرب الباردة وسيوفران الكثير من قوة الدفع لولاية جديدة من النشاط الإنساني، إلا أن أول تدخل في أزمة داخلية وقع في أعقاب حرب تقليدية بين الدول التي تم تشجيعها من قبل وسائل الإعلام الأمريكية من أجل الانتفاضة ضد الرئيس العراقي "صدام حسين" بعد هزيمة قواته في حرب الخليج عام 1991.

كان الأكراد والشيعية من سكان العراق قد حاولوا التمرد في شمال البلد وجنوبه على التوالي. ولكن دعم الولايات المتحدة الملموس لم يتحقق قط، حيث كان رد "صدام" سريعاً وعنيفاً ولا يمكن التنبؤ به.

أدان مجلس الأمن قمع الانتفاضة بضرارة والذي دفع بالآلاف من الأكراد في الشمال إلى الفرار عبر الجبال باتجاه إيران وتركيا.

جاءت إدانة مجلس الأمن الدولي لاضطهاد "صدام حسين" للأكراد من حيث كونه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وطالب بإيقاف القمع. وقد كان صدور القرار رقم/688/ قد فتح آفاقاً جديدة في خرق جدران السيادة على الرغم من أنه لم يكن مدعوماً بشروط من أجل إلزامية التطبيق، في حين قام بدعوة الدول الأعضاء لمساعدة الأكراد وتقديم الإغاثة.

وقد تضمنت عملية "بروفايد كومفورت" نشر قوات عسكرية أمريكية وبريطانية وهولندية وفرنسية في شمال العراق حيث خلقوا ملاذاً آمناً للاجئين الأكراد. في حين قامت القوات البرية ببناء مخيمات للاجئين، ووزعت المؤن، وضمنت النظام وحمت اللاجئين من مطاردة القوات العراقية. وقد قامت الوحدات الجوية بتوفير الغطاء الجوي للقوات البرية، وألقت بالإمدادات إلى أكثر المناطق التي يتعذر الوصول إليها، وفرضت منطقة حظر الطيران فوق خط العرض السادس والثلاثين مما منع قوات "صدام" من مهاجمة اللاجئين، أو الدفاع عن المواقع الخاصة بهم من الجو.

في حالة العراق، لقي استخدام العمل العسكري من دون موافقة الحكومة المضيفة

معارضة كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لأنهم رأوا ان ذلك يشكل سابقة خطيرة وثورية.ولذلك فإن المنظمة نفسها لم تتدخل بشكل فاعل. وفي أزمة الصومال التي تلت بعد ذلك بقليل، لم تكن الأمم المتحدة مقيدة بسبب عدم وجود حكومة في تلك الدولة لتتكفل بالمسؤوليات السيادية من توفير الأمن والخدمات للسكان أو ممارسة الحقوق السيادية من حيث طلب المساعدة أو رفض التدخل.

كان هنالك اتفاق دولي عام على أنه في مثل هذه الظروف من فشل الدولة، فإن المخاوف حول إلغاء السيادة كانت من دون أصل.

ولذلك، فقد سمح مجلس الأمن بالتدخل العسكري تحت إطار الفصل السابع، معلناً أن حجم المأساة الإنسانية التي سببها النزاع في الصومال، والمتفاقمة أيضاً نتيجة العقوبات التي تصيب توزيع المساعدات الإنسانية، تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

يعتبر الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو الآلية الوحيدة التي تسمح لمجلس الأمن أن يتجاوز الحظر المفروض على إلغاء السيادة ويتضمن شروط ملزمة التنفيذ. وحتى أن اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، والتي دخلت حيز النفاذ في عام 1951، وتعلن أن الإبادة الجماعية تعتبر جريمة بموجب القانون الدولي، والتي تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمنع ومعاقبة مرتكبيها، لكنها لا تحتوي على أحكام للتدخل الجماعي.

وهكذا، فإذا كان مجلس الأمن يرغب في إقرار تدخل ما، فعليه أن يصف الأزمة الداخلية على أنها تهديد للسلم والأمن الدوليين، كما فعل في تدخلات "الكونغو" و"قبرص" خلال الحرب الباردة.

ولذلك، فإن التدخل في الصومال كان قد سبق بواحد مماثل في منطقة البلقان في وقت سابق من عام 1992، وفي هذه القضية فإن مجلس الأمن، ولأول مرة، قد حصل على موافقة الرئيس الكرواتي "فرانجو تودجمان" من أجل إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمناطق المحمية في المقاطعات الصربية في "سلافونيا" الشرقية، و"سلافونيا"

الغربية و"كرايينا". ولكن سرعان ما امتدت تلك الوصاية لتوفير الأمن والتحكم بالدخول، مع بعض السيطرة على الحدود ونزع السلاح من شبه جزيرة "بريفلاكا". في شهر حزيران، تم وضع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أيضاً في تطورات الدراما الثلاثية في البوسنة والهرسك. وهنا يكمن دورها في الأصل، حيث كان يتلخص في تسهيل إيصال الإغاثة الإنسانية، ولكن، بدلاً من أن تحصل على موافقة رسمية من الحكومة الصربية على الاضطلاع بهذه المهمة، لم تحصل على التزامها الحقيقي. ولم تحصل على الموافقة قط من صرب البوسنة.

كانت الأولوية العظمى للدول الأعضاء المشتركة في كل من البوسنة والصومال تكمن في حماية القوة. وكما لوحظ في الفصل السابق، فإن مهمة القوة الموحدة كانت محدودة من حيث الوقت والنطاق وذلك بسبب عدم رغبة البلد القائد في أن يتسبب الاقتراب الفاعل من حدوث النزاع.

كانت المهمة في البوسنة أيضاً محدودة الطموح، في حين كانت الوصاية لتحسين الحالة بدلاً من استعادة السلام. ولذلك، فقد أمرت قوات الأمم المتحدة أن تكون حيادية، وأن تستعمل القوة فقط في حال الدفاع عن النفس. ولكن، بما أن تقديم المساعدات الإنسانية والحماية للمدنيين يمكن أن تؤدي إلى تعديل ديناميكيات النزاع، فإن وحدات الأمم المتحدة الحيادية والغير جازمة سرعان ما أصبحت تحت الضغط السياسي والعسكري الملحوظ.

لقد تم استعمال المدنيين من قبل الأطراف المتحاربة كرهائن وكدرع. كما هاجمت القوات الصربية قوافل الإغاثة الإنسانية المخصصة لمقاطعات مسلمي البوسنة المحاصرين، في حين حاولت قوات البوسنة الضغط على الأمم المتحدة لتقوم بتدخل فاعل أكثر من خلال الهجمات الاستفزازية على مواقع الصرب مما أضعف أمن تسليم المساعدات إلى شعبهم.

قام الصرب بمهاجمة برنامج الأمم المتحدة للملاجئ المحمية، لأنهم عرفوا أن الأمم المتحدة لن تقوم بحماية أولئك في الداخل، بينما كانت تقاوم محاولات طرد المدنيين المسلمين من قبل الحكومة البوسنية، لأنها لم ترد إعطاء حقوق إقليمية، أو أن

تخسر قواعد للعمليات المستقبلية.

ولذلك، فقد بقيت متناثرة في وحدات وطنية وممنوعة من أخذ زمام المبادرة بسبب المتطلبات الحيادية وحماية القوة، وقد كانت قوات الأمم المتحدة غير قادرة على تحقيق أي ضغط متضافر تجاه أولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان.

جاءت كل أفعالها كردود أفعال تكتيكية، في حين ساهم البعض عن غير قصد في تصعيد النزاع. فقد تم نشر محنة المدنيين عن طريق وسائل الإعلام الدولية، مما أدى إلى الضغط من أجل مزيد من العمل وتكثيف الوصايات.

لم تكن أي من قوى الأمم المتحدة مستعدة للقيام بعمل عسكري، في الوقت الذي كانت فيه أهداف الجهود الدبلوماسية لوقف القتال وأهداف قوات الأمم المتحدة غير متزامنة، وجهود الأمم المتحدة للاحتواء والحماية كانت على خلاف مع تفضيل الولايات المتحدة الأمريكية الإكراه والردع.

وبكلمات أخرى، فقد كانت البوسنة تفتقر الإستراتيجية.

غياب الإستراتيجية:

كانت العديد من التدخلات في النزاعات المدنية، والدول الفاشلة، والكوارث الإنسانية قد اكتسبت الصفة، وبالتالي عانت من غياب الإستراتيجية.

لقد تم التخطيط لها بعجلة، وبرد فعل تدريجي، وكانت متأثرة بتفضيلات المتدخل بقدر متطلبات الحالة على أرض الواقع. في حين أن متطلبات الشرعية - حسب الإجماع في الرأي - تكون حيادية، والالتزام أيضاً ساهم في بناء توصيات مبهمة بدلاً تشكيل إستراتيجيات للنجاح.

تدخل الصومال هنا كمثال ملحوظ آخر. فالإدخال الأساسي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة جاء كاستجابة للصعوبات التي كانت تواجهها الوكالات الإنسانية محاولة تسليم مساعدات الطعام للجوع.

كانت الأمم المتحدة قد طلبت ووافقت على إدخال ثالث، وعلى دعم أكثر طموحاً، وكالعادة لم تكن في وضع يمكنها من رسم إستراتيجية أو طلب تخطيطها. فقد كانت المنظمة تفتقد إلى القدرة المؤسسية والخبرة للتخطيط للعمليات المتضمنة

القوة العسكرية والدول المشاركة، في جميع الأحوال، ستكون غير راضية عن منحها الحق في ذلك، وبشكل خاص تلك التي تلعب دوراً قيادياً. على الرغم من أن إدخال القوة الثالث تم قيادته من قبل الولايات المتحدة، ولكنه تضمن اثنين وعشرين وحدة دولية. كما تمت ملاحظته في فصل المبكر، فقد كانت الولايات المتحدة مترددة، وكانت مركزة بشكل كبير على تاريخ نهاية دعمها أكثر من تركيزها على تاريخ نهاية المهمة.

كانت مهماتها ببساطة تكمن في تخفيف المعاناة التي سببتها المجاعة، ومن ثم أن تسلم المسؤوليات إلى قوة أخرى من قوات الأمم المتحدة، وبالتالي فإن سهولة الدخول وحماية القوة كانتا أكثر أهمية من الاعتبارات الإستراتيجية.

بما أن مقديشو كان لها مطار، وميناء، فقد كان ذلك يعتبر مفيداً عسكرياً ومنطقياً، على الرغم من أن الضباط الأمريكيين رفضوا النصيحة، حيث أنهم تجاهلوا مقديشو وسلموا المساعدة مباشرة للمناطق النائية.

كان اختيار مقديشو قاعدةً للعمليات قد جعل العاصمة أكثر قيمة بالنسبة للجماعات الصومالية المتطرفة الشرهة، الأمر الذي زاد من قوتها وصعد المنافسة والنزاع فيم بينها.

ولذلك، فقد تركز اهتمام الولايات المتحدة بتقليص عدد الجرحى والخروج بسرعة، وقد أشارت إلى مقاومتهم والتكفل بنشاطات اعتبروها ضئيلة الحجم بالنسبة لمهمتهم الرئيسية.

لم يكن مقاتلو مقديشو منزوعي السلاح بشكل دائم، كما أن القسم الشمالي من البلد، الذي ربما برهن على أنه منطقة خصبة من أجل إعادة بناء المؤسسات الدولية، تم تجاهله.

عانت مهمة البعثة البديلة الثانية للأمم المتحدة في الصومال من تركيبة قوتها الضعيفة، وتوصيتها الأساسية المبهمة التي تم تفسيرها بالتالي بطرق مختلفة من قبل العديد من الوحدات الدولية الأكبر، ومن قبل التوصيات المتراكمة التي جاءت كرد والاستجابات لها. بيد أنها هي أيضاً افتقدت لإستراتيجية، ولكن كيف لها أن

تحظى بإستراتيجية ناجحة معطاةً ضمن كل هذه الظروف الموروثة من قوات العمل الموحد وتصميم زعماء الجماعات المتطرفة على مقاومة أي تحدٍّ جدّي لقوتهم. كان الخطأ الإستراتيجي الأولي من حيث الفشل في وضع أهداف سياسية واقعية وذات معنى للتدخل في الصومال أدى إلى سلسلة من الأخطاء في العمليات، وإلى توتر أصبح أسوأ بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة وبين زعماء الجماعات المتطرفة وبين مناطق الصومال.

لقد فشلت عملية استعادة السلام، ونزع سلاح الجماعات المتطرفة، والقيام بأي صلح مستمر أو بناء أي مؤسسات محلية دائمة. وعلى العكس، فقد تم تشجيع الظروف لنزاع دائم من خلال تقوية الجماعات المتطرفة المتمركزة.

حاولت إدارة الرئيس "كلينتون" أن تستفيد بشكل بنّاء من تجربتها في الصومال وفي عام 1997 أصدرت توجيهاً سمّته العمليات الطارئة المعقدة طالبةً من وكالات الشؤون الأجنبية أن تتعامل مع ظروف مماثلة بأسلوب أكثر إستراتيجية ومنهجية وأن تقوم بذلك في سياق خطة عسكرية منظمة. ولكن إدارة كلينتون كانت تحت الضغط من قبل معارضيه الجمهوريين، ومن قبل كافة فروع القوات المسلحة، باستثناء قوات المارينز، من أجل أن يقلص تورّط الولايات المتحدة في عمليات سلام خطيرة، وخاصة تلك التي تتضمن الأمم المتحدة.

وخلال حملة انتخابات عام 2000، كان منافسه "جورج دبليو بوش" قد وعد بأن العسكرية الأمريكية لن تدعى للقيام ببناء دولي، ولكن سيكون مسموحاً لها أن تركز على القتال والانتصار.

وحالما استلم زمام الأمور، تم إغلاق المؤسسة العسكرية الأمريكية الوحيدة المكرسة لعمليات السلام.

تجاهلت الولايات المتحدة في الوقت الحالي عمليات الاغتيال الجماعي في "رواندا" لكنها تبرعت فقط بقوة جوية لعمليات الناتو ضد القوات الصربية في البوسنة والحكومة الصربية في النزاع على كوسوفو، وقاومت الانضمام المباشر لعمليات الأمم المتحدة في شرق تيمور.

كانت المستعمرة البرتغالية السابقة شرق تيمور قد تم ضمها بالقوة إلى أندونيسيا في عام 1975، والعديد من سكانها المسيحيين الكاثوليك المتزايدين ظلوا غير راضين بقانون "جاكرتا" ومظهره المحلي المتجلى بالأنشطة القمعية للجيش الأندونيسي. وبعد سقوط الرئيس الأندونيسي "سوهارتو" الذي حكم لفترة طويلة حتى عام 1998، فإن الرئيس الذي تلاه "حبيبي" قد استجاب للمطالبات المحلية والعالمية بالإصلاح الديمقراطي، وأعلن أن استفتاءً سوف يعقد في شرق تيمور حول متابعة اندماجها بأندونيسيا.

وفي عام 1999 قام "حبيبي" بمناقشة اتفاقية مع الأمم المتحدة والبرتغال وفي حزيران أسست الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة في شرق تيمور من أجل تنظيم وإدارة الاستفتاء في شهر آب.

كان الاستفتاء سيشمل فقط التيموريين الشرقيين حول رغبتهم في حكم ذاتي ضمن أندونيسيا، ولكن "حبيبي" صرح علناً من أن التصويت ضد الحكم الذاتي سوف يفسر من قبل أندونيسيا على أنه تصويت للاستقلال.

كان الجيش الأندونيسي معارضاً للاستفتاء ولمشهد استقلال التيموريين الشرقيين بوصفه وصياً على وحدة الدولة، والذي كان قد عمل طويلاً وبجد على إيقاف أي مقاومة في الإقليم وكان غير راغب في رؤية كل جهوده تذهب سدى.

كما أنه كان أيضاً قلقاً حول التأثير بعدم الرضا في باقي المناطق في أندونيسيا، وخصوصاً في مقاطعات "أنشيه" و "بابوا" الغربية اللتين عرفتا بتاريخهما الطويل في مقاومة الحكومة المركزية استناداً إلى خصوصية ظروفهم. ولذلك، كانت استجابة الجيش على شكل محاولة التأثير على نتائج الاستفتاء من خلال حملة للإقناع والتخويف. ولكن حرصاً من الجيش على عدم التفريط بالنقاد المحليين والعالميين لم يقد هذه الحملة بنفسه ولكنه رعاها من خلال ميليشيات محلية.

على الرغم من أن تلك الميليشيات قد أخذت مسؤولياتها بجدية، إلا أنها لم تستطع منع 78.5٪ من التيموريين الشرقيين من التصويت ضد الحكم الذاتي.

أعلن الرئيس "حبيبي" أنه سيتقبل النتيجة، ولكن عندما قامت الميليشيات بالتخريب،

وتعذيب كامل البلدات، والسرققة والقتل، أمر القوات المسلحة باستعادة النظام. وعندما تم إعلان فشل الحكم العسكري في إخماد العنف، قبلت الحكومة الأندونيسية بالمساعدة الدولية من أجل استعادة النظام والقانون وتنفيذ الاستفتاء. وهذا ما سمح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بانتشار عسكري وفقاً للفصل السابع، حيث تم إقناع أستراليا - كجار قادر وله خبرة في حفظ السلام - من قبل الولايات المتحدة على القيادة.

وهكذا، وتحت الضغط من قبل الولايات المتحدة، والمجلس الدولي، وبعد ضمان أستراليا عدم رغبتها في تقسيم أندونيسيا، وافقت القوات المسلحة الأندونيسية على التعاون مع القوات المتعددة الجنسيات الوافدة وبدأت القوة الدولية لشرق تيمور بالانتشار في 20 أيلول / سبتمبر من عام 1999.

بعد أربعة أيام تركت أندونيسيا الحكم العسكري وسحبت قواتها، وتبعها معظم الميليشيات بوقت قصير.

كان نجاح القوة الدولية لشرق تيمور يعود إلى وصايتها الواضحة، وتفهم الدولة القائدة للديناميكيات السياسية المحلية والتحديات الأمنية والحساسيات الأندونيسية، وكذلك الترتيبات المركزية غير المتنازع عليها بالنسبة للقيادة والسيطرة، الإستراتيجية الجيدة التي تضمنت وضع الأسس من أجل مرحلة الانتقال للاستقلال.

ولكن السبب الرئيسي لنجاح المهمة يعود للموافقة الغالبية الساحقة من سكان تيمور الشرقيين، والموافقة الرسمية للحكومة الأندونيسية والموافقة المكروهة للقوات المسلحة الأندونيسية. كان هنالك فقط تبادل إطلاق نار واحد بين الجيش الأندونيسي وقوات الأمم المتحدة في منطقة لم يكن فيها خط الحدود واضحاً و فقط القليل من المناوشات مع بقايا الميليشيا تم الإقرار بها.

عمليات دعم السلام:

كانت مشكلة الموافقة والشرعية موجهة مباشرة للجيش البريطاني عندما بدأ بتشكيل مذهب ملائم للتدخل العسكري في الكوارث الإنسانية. كما كان

البريطانيون في الأصل يميّزون بين التدخل الموافق عليه من قبل الأطراف المتحاربة وبين تلك التدخلات حيث لا تمنح الموافقة أو التي تسحبها فيما بعد، واستتجوا أن حفظ السلام يجب عدم القيام به إذا كان سيؤدي إلى تجاوز ما أصبح يعرف بخط مقديشو.

في أواخر التسعينيات كان واضحاً من أن هذا النهج سوف يعيق قابليتهم للاستجابة بشكل نافع تجاه الكوارث الإنسانية، وأن المذهب تم تعديله بحرص للسماح بالانتشار العسكري ضمن البيئات المتنافسة لكون الموافقة المحلية لم تعد ترى على أنها متطلب أساسي، ولكن حيث لا توجد فإن صنعها والمحافظة عليها يشكلان مهمة رئيسية للقوة المتدخلة.

ولكن في الوقت الحالي فهم بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على القتال وجاهزين وراغبين بفرض السلام، وأن لا يخلّفوا الكثير من النتائج العسكرية، كأن يضمنوا المصادقية ويبرهنوا على قدرتهم في التصدي للهجمات على مواقعهم، حماية المدنيين وإجبار المتقاتلين على تغيير تصرفهم.

إن عمليات دعم السلام أو كما يتم وصفها في المملكة المتحدة، ليست مصممة لتحقيق نصر عسكري، وإنما لخلق الظروف التي تستطيع من خلالها وكالات المدنيين والسكان الأصليين والسلطات بناء سلام ذاتي دائم.

فعلى الرغم من كونها تعتبر محايدة على الصعيد الإستراتيجي إلا أنه لا يوجد عدو محدد. وبدلاً من ذلك، فإن اتخاذ إجراءات لدعم أو ضد أي طرف فهي من أجل درجة الامتثال بتفويض العملية والقانون الدولي. وعلى الرغم من أن هناك قائمة بالخيارات المتوفرة لذلك فإن التحديات لا تهم مهما كانت طبيعتها، في حين يمكن أن تتم استجابة مناسبة، عندما تكون القوات المتدخلة مأمورة لأن تحضر لأي تغييرات في المهمة التي قد تكون ضرورية لتحقيق الهدف.

وبما أن عمليات دعم السلام تكون مخططة بشكل إستراتيجي، فإنها تتراق مع الجهود العسكرية المصممة خصيصاً لهدف سياسي، ولكن تبقى هناك مرونة لتمييز الديناميكيات الكامنة وعدم القدرة على التنبؤ بالنزاع.

لقد تغيرت النظرة البريطانية مع تلك من جانب الولايات المتحدة في عدة طرق هامة. ولكن الأكثر وضوحاً بينها كانت رغبتها في إرسال قوات أرضية إلى بيئات متنازع عليها وخطرة والتزامها بالبقاء ضمن الوجهة بدلاً من الإصرار على إستراتيجيات الخروج المخططة مسبقاً.

لكن الاختلاف الرئيسي الآخر كان القرار البريطاني الذي جعل عمليات دعم السلام جزءاً من العمل العسكري الرئيسي. وقد أدى هذا إلى ثلاث نتائج مهمة. فقد عني بأن الحكومة البريطانية كانت عندها رغبة عسكرية وقادرة على إجراء عمليات دعم السلام، في حين أن مذهب دعم السلام هذا أعطي تقريباً نفس القدر من الفكر والانتباه كمذهب قتال حرب منتظم، وهذا بدوره أدى إلى دمج كل من الدرسين بالآخر.

وهذا سمح للقوات البريطانية بأن تخطط لانتشارها في العراق في عام 2003 وبوجهة نظر طويلة وأن تنتقل بسهولة بين العمليات القتالية وعمليات دعم السلام.

لقد شكّل مذهب عملية دعم السلام الخاص بالملكة المتحدة مهمته الخاصة وممارسته المتأثرة بمنظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة. ولذلك، فقد استهدفت القوات البريطانية المتمردين داعمة لبعثة الأمم المتحدة في "سيراليون" وموظفي بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الذين بدؤوا بالبحث عن أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2005.

ولكن لكي تكون هذه الرغبة واثقة كانت تعتمد على موقف الدول المساهمة وقواتها المسلحة، وكانت ماتزال بعيدة عن أن تكون المعيار المناسب في المجتمع الدولي.

بالرغم من أن مسؤولي الأمم المتحدة، والعديد من محامي حقوق الإنسان، وبعض السياسيين والعلماء قد اعتقدوا بأنه كان لمصلحة كل الدول أن تتصرف الأمم المتحدة بقوة لحماية السكان المدنيين، فإن العديد من الحكومات لا تزال تشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة عن التخلي عن مبدأ الحياد المعمول به لفترة طويلة وممارسة قوة الحماية. في حين أن القليل من الدول كانت ترغب في وضع قواتها المسلحة في

طريق الأذى. بينما دول الأمم المتحدة الأعضاء قد تدعي بأنّ الأزمات الإنسانية تُشكّل تهديدات للسلام والأمن العالميين، والكثير يعتقدون أن التهديد لمصالحهم الوطنية الخاصة في هذه الحالات سيكون منخفضاً. لذلك فإنه من الصعب عليهم تبرير الخسائر العسكرية من خلال ناخبهم المحليين أو قواتهم المسلحة.

إن أيّ تغيير في القوانين الدولية ومعايير التدخل الإنساني سوف يجبر الحكومات وقواتها المسلحة وسكائهما أن تعيد تقييم مفاهيم الأمن ومسؤولياته المرافقة.

لكن بعض الدول سوف تشعُر بأنها أقلّ أمناً إذا كان لا بُدّ لها أن تقلق حول التدخل النشط في أزماتها المحلية بينما يجب أن يُعيد الآخرون تقييم مدى كامل من الفرضيات حول السيادة، وأولوية الدولة في العلاقات الدولية، والمصلحة الوطنية، واستخدام القوة.

الإخضاع والحيادية:

يمكن لفرض السلام الحازم أيضاً أن يكون صعباً، ففي حين أن النظرة البريطانية لمُعاقبة الإخلال يُفترض أن تكون عادلة وحيادية، يبقى هنالك خطر قائم من أن أعمال القوات المتدخلة قد تؤدي عن عمد أو بشكل غير مقصود إلى تفضيل طرف أو آخر في نزاع. وهذا يُناقض التحيز المتعمد للعقائد المركزية للقانون الدولي، وبشكل خاص حقوق الشعوب في تقرير مصائرهم ومسؤولية الدول أن تمتنع عن التدخل لمصلحتها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولذلك، تعتبر الحيادية كحجر الزاوية في ممارسة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة منذ تجربة الكونغو، عندما حاولت كل من القوتين العظميين استخدام تدخل المنظمة لتعزيز مصالحها الخاصة.

وهكذا، فإن التحيز قد يولّد نتيجة مرغوبة بالنسبة للمتدخلين، ولكن إذا مورس من الجانب الأقوى، فقد يتضمن دعماً للجماعة التي ترتكب الانتهاكات الأكثر انتشاراً أو الشنيعة لحقوق الإنسان، وإذا استخدم لدعم الأضعف فإنه قد يؤدي إلى إثارة الأقوى ليصعد القتال، وليطيل النزاع ويقود إلى حلول غير مستدامة.

من الخطر أيضاً لجنود حفظ السلام أنفسهم أن يُنظر إليهم على أنهم متحيزين

وذلك كما وجدت الولايات المتحدة في الصومال. وبالقيام بذلك، تصبح الولايات المتحدة مقاتلاً شريكاً في النزاع، وتعامل كأنها هدف شرعي وضروري.

كانت بعض هذه المشاكل واضحة في عمليات التدخل الإنساني في غرب إفريقيا والحروب الأهلية في التسعينيات. لكن الصعوبات التي واجهتها الأمم المتحدة في حشد الدعم الدولي للتدخل في هذه الأزمات أقتنع المجلس الاقتصادي لدول غرب إفريقية لتنظيم استجابة إقليمية. ولذلك، فقد توسطت الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقية لوقف إطلاق النار بين القوات الحكومية الضعيفة والجبهة الوطنية التقدمية "لتشارلز تاييلور" وأرسلت مجموعة مراقبة أطلق عليها فرقة مراقبة الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقية إلى "ليبيريا".

كان حوالي 3000 جندي من جنود فرقة غربي إفريقية قد نشرت في عام 1990، وكان معظمهم من الدولة الإقليمية الأكبر، نيجيريا، وقد نتج عن المفاوضات حكومة مؤقتة جديدة بنهاية عام 1991.

ولكن وقف إطلاق النار انهار في شهر آب / أغسطس 1992، وهاجمت قوات "تاييلور" العاصمة "مونروفيا" وقوات فرقة مراقبة المجلس الاقتصادي لدول غرب إفريقية تمركزت هناك.

كان رد فرقة مراقبة المجلس الاقتصادي لدول غرب إفريقية على إطلاق النار بالمثل، فطاردهم، واستعادوا السيطرة على بعض من الإقليم الذي تمكن "تاييلور" في السابق من السيطرة عليها.

لم تعتقد كل دول الغرب إفريقية أنها كانت فكرة جيدة، بل واشتكوا من أن نيجيريا كانت متحيزة مستخدمةً مركزها المهيمن لتعزيز طموحاتها حول قيادة إقليمية.

وكنتيجة لذلك، فإن البعض منهم قام بإمداد "تاييلور" بالمساعدة العسكرية. وقد عنت هذه الاختلافات أنه بالرغم من أن فرقة مراقبة الوحدة الاقتصادية كان من المفترض أن تستجيب لمجلس دفاع الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقية وقائد القوة الذي كان لديه تحكم تنفيذي اسمي، والأعداد المتضخمة من الوحدات الذين

أخذوا أوامرهم من القيادة في أوطانهم الأم لأكثر من تسع سنوات من الانتشار. ولكن لم يكن تمويل المهمة كافياً، فالعديد من الفرق افتقرت إلى التجهيز الملائم، ولفترات طويلة لم يتم الدفع لفرق الجنود، حيث اعتاش البعض منهم على السكان ووحشيتهم وارتشائهم كلف القوة شرعية محلية هامة.

بالرغم من التمويل الإضافي والقائد الجديد، والخروج عن الإطار غير المنضبط والذي حسّن الوضع في ليبيريا، فإن شبح الفساد سوف يعود ليقوّض جهود فرقة مراقبة الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التالية في مجاورة سيراليون.

كان التقيّب عن الألماس في ذلك المكان الذي يفترق للحماية قد برهن على رغبة لا تقاوم أصمّت حماس بعض القوى لفرض السلام والوصول لتسوية سياسية.

ولكن، على الرغم من المشاكل في ليبيريا وسيراليون، فإن الصعوبات المتواصلة التي واجهت الأمم المتحدة لضمان الدعم الدولي للتدخل والاعتراف الإفريقي بأن تدخل فرقة مراقبة الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بشكل متوازن، كان مفيداً، ما عني أنّ المنظمات الإقليمية واصلت لعب دور بارز في حفظ السلام وفرضه على القارة. انتشرت فرقة مراقبة الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في "غينيا بيساو" في عام 1999 وأرسل الاتحاد الإفريقي حوالي 7000 من جنود حفظ السلام إلى محافظة جنوب "دارفور" في السودان لمراقبة وقف إطلاق نار بين الحكومة والمتمردين في عام 2004.

وفي الحالة السابقة، كانت قدرة حماة السلام على فرضه وحماية المدنيين قد أعيقت بشكل جدي بسبب نقص التمويل، والتجهيزات، والدعم اللوجستي، الذي بالكاد كانت لديهم ذخيرة لحماية أنفسهم ولم يستطيعوا في غالب الأحيان من الخروج من المعسكر بدون مركبات أو وقود.

كانت بعض المنظمات الإقليمية ما تزال ممانعة على أي حال لتقويض قوانينها الخاصة بعدم التدخل في شؤون بعضها البعض. في حين كان أكثر أعضاء جمعية الأمة الآسيوية الجنوبية الشرقية يُواصلون الإيمان بأهمية هذه القاعدة؛ لأنهم يدركون إمكانية التدخل المتبادل في المنطقة. لكنهم وافقوا بعد طول تردد على

المشاركة، ومنح الشرعية الإضافية لتدخل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في عام 1999، ومن الصعب تصورهم ينظمون ويقودون تدخلاً إنسانياً إقليمياً. لم يكن لدى حلف شمال الأطلسي مثل هذا الندم، منذ تدخل البوسنة وكوسوفو الذي حمل على عاتقه مسؤولية حفظ السلام في أفغانستان، وحقه في التصرف في أفغانستان والذي يمكن وصفه بالكاد على أنه إقليمي، ولم يتم استجوابه ولكن الموافقة الضمنية للسكان الأفغان يجب المحافظة عليها بعناية. ولكن هذا قد يثبت صعوبة أنه في حال كانت الفرق العسكرية معتادة على حماية نتائج تعتبر هامة بالنسبة لبعض الدول القيادية وإلى تهدد القوة السياسية أو الرفاه الاقتصادي لشرائح المجتمع. وكمثال متفجر، استئصال تجارة الخشخاش، والتي أصبحت يعتمد عليها عدد متزايد من فقراء المزارعين الأفغان.

التدخل الإنساني في الحروب الأهلية في القرن الواحد والعشرين:

بدأت حوادث الحروب الأهلية بالهبوط في منتصف التسعينيات. في حين كانت نزاعات دول البلقان قد جُمِدت بحفظ السلام، وجهود إعادة البناء الاقتصادية وعدد من تلك النزاعات في إفريقيا، والتي عرقلت بالتدخل والوساطة وإعادة الديمقراطية. كانت بعض النزاعات ما تزال قائمة، بما في ذلك في الصومال وتشاد والسودان، بالإضافة إلى نزاعات دموية جديدة وديناميكية اندلعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية كتحديات للمركز الضعيف والمنافسات المحلية التي كانت معقدة بسبب مناورات ميليشيات "الهوتو" المنعزلة ذاتياً من "رواندا" المجاورة والحكومة الرواندية، وتدخل القوات المسلحة من دول إفريقية أخرى.

ما تزال الحروب الأهلية صعبة الحل بالنسبة للأطراف الخارجية لأن أسبابها معقدة وديناميكية ومصالح الأطراف المتحاربة متناقضة في أغلب الأحيان.

كان من غير المرجح التعاون مع الوسطاء، إلى أن وصلت إلى طريق مسدود، لأنها لا تستطيع أن تطيل أمد الحرب. فإذا كانوا لا يزالون يعتقدون بأنهم يستطيعون تحمل تكلفة الانتصار، فمن المرجح أن تقاوم الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع، حتى في

هذه الحالات لن يكون أمراً سهلاً إقناع المقاتلين نزع السلاح لأن عمَل ذلك سيَحْرُمُهُم من قوة الرفع ويُمكن أن يَمْنَحُوا فائدة للخصوم الأقل شكاً. ومن ناحية أخرى، فقد كان على بديل الحرب أيضاً أن يقدم وعداً. في حين أن الترتيبات السياسية المقترحة يجب أن تستوعب مصالح كل الأطراف وصياغة مثل هذه الترتيبات سيكون صعباً عندما تكون قضايا توزيع السلطة وطبيعة الدولة هي الأسباب الرئيسية للحرب.

قد يكون من الصعب إيجاد مرشدين ومخططين مقبولين ومحليين، لأن غير المتحيزين إما هربوا أو قُتلوا. وأخيراً، فإن السكان المشتتين وحكومتهم المضيضة قد يتصرفوا كالمخربين لعملية المفاوضات.

كانت مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة في بعض الأحيان توفر أرضاً خصبة وأمنة ومخصصة للمقاومة، كما حدث في باكستان، والشرق الأوسط، والكونغو، في حين أن المنفيين والمهاجرين لأسباب اقتصادية أحياناً يقاومون الإقامة ويقومون بالضغط على الحكومة الجديدة ليصروا على الحلول التي يفضلونها.

كان البديل الوحيد لاتفاقية متفاوض عليها حول ترتيبات سياسية جديدة هي التقسيم، أو مظهر حفظ السلام الطويل الأجل.

غير أن التقسيم بحد ذاته ليس حلاً تؤيده معظم الدول، والدول المعنية مباشرة والتي تريد الحفاظ على سلامتها الإقليمية وقدرتها على حماية حقوق سكانها، والمجتمع الدولي ليس من المرجح أن يؤيد التقسيم، لأن معيار التقسيم الإقليمي هو حل لا يرغب في أن يراه راسخاً.

كما أن التقسيم أيضاً قد يُؤدِّي إلى العولمة وتصعيد توترات المجتمع حيث أنها درجة مثيرة للقلق في جنوب آسيا. يعتبر حفظ السلام هو الخيار المفضل على الرغم من أنه مكلف للغاية ويتطلب التزاماً طويلاً الأجل من جانب المجتمع الدولي. لكنه أبعد ما يكون عن المثالية، والحفاظ على التوترات في حالة إنعاش معلق، كما أثبتت التجارب في قبرص والبوسنة وكوسوفو. بل يجب أن تُكُون مصحوبة بالجهود

المشتركة لإعادة بناء الثقة والائتمان بين الأطراف وتقديم التطوير المادي للظروف الاقتصادية الضروري لتقويض المفاهيم المصحوبة بأهداف طائفية أو قومية. كذلك فإن الحروب الأهلية كانت في انخفاض مؤقت في بدايات القرن الواحد والعشرين وحالات فشل الدول كانت في تزايد.

ووفقاً لقسم التنمية الدولية البريطاني فإن حوالي ست وأربعين دولة كانت معرضة للانهايار في مطلع القرن والدول العشر الأكثر عرضة للخطر كانت ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والعراق والصومال وسيراليون وتشاد واليمن وليبيريا وهاتي.

وهكذا، فإن إعادة بناء الدول الفاشلة يعتبر أمراً مطلوباً بشكل مضاعف. كما أن استعادة الأمن من خلال التدخل العسكري، ونزع السلاح وخلق أدوات قانونية أصلية قادرة وغير قابلة للتفاوض يشكل تحدياً كافياً، ولكنه أيضاً غير كاف لبناء مستمر للأمة.

يجب على التدريب والمساعدة أن يقدماً لإعادة تأسيس المؤسسات وخدمات الدولة الأخرى، كما أن المجتمع المدني يجب أن يقوى، وإستراتيجيات الإنعاش الاقتصادي يجب أن تُصاغ وتطبق. وآخر هذه المتطلبات تعتبر من الأمور الأساسية ولكنها مليئة بالصعاب، فالدول قد لا تظل مستقرة لوقت طويل بدون اقتصاد فعال، كما يثبت التاريخ الحديث لهاتي، ولكن العديد من الدول الفاشلة مالياً لديها فرص محدودة جداً للنمو.

في بداية القرن الحادي والعشرين، حاولت الأمم المتحدة تقوية قدراتها للتدخل في الأزمات الإنسانية في الوقت المناسب، وبأسلوب كفاء ومستمر، ولكن عدة مشاكل أساسية بقيت. وظلّ صعباً على المنظمة أن تتدخل على الإطلاق بسبب التقييد القانوني الدولي.

على الرغم من الدعوات لتحويل التركيز من حقوق الدول إلى مسؤوليات الدول، والمخاوف حول إلغاء السيادة التي لا تزال بطيئة على الأرجح، بل وتجعل من المستحيل القيام بالعمل الدولي. فالدول تريد أن تضمن أن التدخلات هي تعابير مشروعة

للمخاوف الإنسانية وليست محاولات تقسيم أو تشكيل أزمات داخلية لمصلحة أي دولة أو مجموعة من الدول.

وبالتالي، فإن الحاجة إلى إجماع في الرأي من قبل مجلس الأمن صعب البلوغ في الإطار الزمني الضروري، في حين أن المحاولات معقدة لجمع الكل والمُحدّدة عملياً بشكل واسع من التفويضات.

بالرغم من أن الأمين العام للأمم المتحدة، "كوفي عنان" قد دافع عن صياغة كم أكبر من التوصيات المتماسكة، والأهداف المهمة التي يجب أن تُتْرَكَ مبهمة وغامضة لتشجيع الدول الأعضاء على الاشتراك حيث قد تُشعُرُ هذه الدول بعدم الراحة تجاه الأدوار المعينة أو الأهداف المحددة.

قد يكون تأسيس قاعدة متينة للتدخل أمراً صعباً، وذلك نظراً لحالة القلق حول سقوط ضحايا وانهدام مبدأ الحيادية. فالعديد منهم سوف يظل متربداً حول تقديم أي شيء عوضاً عن المساهمة الرمزية في التدخل الإنساني، لأن ذلك يعتبر من الأولويات المنخفضة ضمن قائمة أولوياتهم العسكرية، أو أن تضع قواتها تحت تصرف قائد أجنبي أو سيطرة أجنبية. وهكذا، فسيكون من المثير للشفقة أن تعرقل هذه المشاكل قدرة الأمم المتحدة على التدخل في هذه الكوارث الإنسانية، لأن الطابع الدولي لهذه المنظمة يعني أنه عندما تتدخل، فإنه يتم ذلك بنزاهة وحيادية. وهذا ما يمنع الكثير من الإجراءات الشرعية المتوجب اتخاذها من قبل الدول الفردية أو مجموعات الدول لتبدأ بالتنفيذ. ولكن باقي المنظمات غالباً ما تختار تدخلاتها بما يتناسب مع مصالحها ومصادرها تاركة وراءها العديد من النزاعات والخلافات مما يؤدي إلى معاناة المجتمعات المحلية.